

فجيا ذلك الحاجة الماسة لمزيد من الدعم

مدارس ميسان لذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى مدارس جديدة



ميسان / رعد شاكر
تولي مديرية تربية محافظة ميسان اهتماما ملحوظا بالتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة وفقا لما افرزته دراسات عالمية بهذا الخصوص. وتلصيق الضوء على الموضوع بكل جوانبه التقنيا المشرف التربوي ومسؤول شعبة الاحتياجات الخاصة في تربية ميسان وسألناه تعريفا علميا لشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة فقال:

التعريف العلمي العام لذوي الاحتياجات الخاصة -أطفالا كانوا أم يافعين لهم أناس اعتياديون في الاطوار النحوية والخصوص. وبتعريفهم في طريقة ومدى تقبلهم للمواد الدراسية لاسباب صحية أو نفسية أو بيئية أو وراثية أو غيرها من الاسباب.

وما الاسس المتبعة لتحديد افراد هذه الشريحة وتمييزها عن الاخرين ضمن مجاميع التلاميذ والطلبة؟

نحن نعتمد على نتائج الدراسات العالمية بهذا الخصوص. ونستخدم (منحنى جاوس) الذي يعتبر مقياسا لنسبة الذكاء لدى التلاميذ ويتكون من ١٠٠ عينة / تلميذ ١٦% متفوقين و ١٦% بطيئين التعلم و ٦٨% طبيعيين. ومع وجود اختبارات عالية بهذا الشأن كاختبارات (جان بياجيه) و (ادلي) الا اننا نستعين ايضا بنتائج الاختبارات العراقية التي تم التوصل اليها بعد دراسات ميدانية ، في تمييز الطلاب ووضعهم في المكان المناسب ،وقد وجدنا من خلال متابعاتنا الميدانية أن نسبة الذكور

من هذه الشريحة اكبر من نسبة الاناث كما أن أطفال المدن أكثر عرضة للاصابة بأمراض مثل (التوحد -بطء التعلم - صعوبة التعلم -غيرها) وذلك بسبب الضغوط الاجتماعية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال وحرص الاباء البالغ فيه والضغط على الأطفال ومنعهم من كثير من الأمور بسبب الفهم الخاطيء لاسباب التربية. عكس أبناء الريف الذين يعيشون في بيئة مفتوحة ويتفاعلون مع افراد العائلة والمحيط الاجتماعي بشكل دائم برغم افتقاريته الريف للوسائل المتوفرة في المدينة والتي تزيد من خبرة الطفل.

— ضمن أطر شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة ماهي الفئات التي ترعاها شبتكم في ميسان ؟

• تتولى شبتنا رعاية ومتابعة ذوي الاحتياجات الخاصة من التلاميذ والطلبة المتوزعين على صفوف ضمن مدارس المحافظة حيث يشمل عملنا في الوقت الراهن أربع فئات • الفئة الاولى هم أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من مركز المحافظة في مدينة العمارة تحديدا. أما الفئة الثانية فهم الصفوف من الصفوف الاولى الى الصفوف الحادية عشرة.

قلنا وهل هناك مناهج دراسية خاصة بهذه الفئات ؟ وما هي الاليات والسياسات المتبعة في تعليمهم ؟

• المناهج هي ذاتها المقررة للمدارس الاعتيادية من قبل وزارة التربية أما الاختلاف في طرق ووسائل التعليم فمثلا بالنسبة للتلاميذ بطيئي التعلم يجب أن لا يتجاوز عددهم ٦ الى ١٢ تلميذا في كل صف مع توفير أجواء مناسبة للتعليم تأخذ بنظر الاعتبار مستوى قدراتهم ومدى

استيعابهم وتقبلهم للمادة التعليمية • كما أن المعلمين أو المدرسين العاملين في هذا المجال يجب أن يكونوا من المتخصصين من خريجي معهد التربية الخاص أو كلية التربية الخاصة • الا أن نقص الملاكات التعليمية في هذا الاختصاص اضطرنا الى الاستعانة بالملاك التعليمي النمطي ممن لديه الرغبة بالعمل مع هذه الشريحة من التلاميذ حيث تم ادخالهم دورات خاصة في مديرية الاعداد التربوي في تربية ميسان ولكن نسبة كبيرة من الذين تخرجوا من هذه الدورات لا يتم تنسيبهم للعمل في الصفوف الخاصة بهذه الشريحة وقد اتصلنا ولا نزال نتصل بمدير عام تربية ميسان عبد الحكيم فاخر لتوفير الملاكات التعليمية لهذه

أخرى نتمسك عدم اهتمام مديرية الاشراف التربوي بهذه الشريحة من التلاميذ. تصور منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن لم يزلنا أي مسؤول من وزارة التربية كما لم تقدم لنا أي دعم علما أننا نرود الوزارة عن طريق مديرية التربية الخاصة بكل نشاطاتنا ويقواعد البيانات الميدانية المطلوبة في هذا المجال • علما أن موضوع التربية الخاصة التي نعمل بموجبها قد أقر منذ عام ١٩٧٨ ضمن قانون التعليم الالزامي وكان العراق أول دول المنطقة التي شرعت وعملت بهذا الموضوع ولكنه تراجع كثيرا في السنوات الاخيرة نسبة لما حققته دول الجوار التي قطعت اشواطاً مهمة في هذا المجال ولا يفتني هنا أن أشيد بالدور الكبير للسيدة عاصمة مجيد مديرية التربية الخاصة التي لم تدخر جهدا الا وبيدلتها من أجل الارتقاء بهذا العمل النبيل .

ونسال ما النشاطات الأخرى لشعبة ذوي الاحتياجات الخاصة ؟

• من ضمن عمل الشعبة الاشراف على المعاهد التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تضم الطلاب اليتامى • إضافة لأقامة معرض سنوي يوم ٢ / نيسان من كل عام بمناسبة يوم طفل التربية الخاصة ونتمنى على المسؤولين في المحافظة تقديم الدعم لنا لتقديم بعض الهدايا لهؤلاء الأطفال حيث لا تملك الشعبة ما تكفلهم به بمناسبة يومهم السنوي.

— ختاماً ما هي نسب النجاح التي حققها هذا النشاط التربوي ؟ وما

رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري (المدى)

ضرورة تفعيل التقييس والسيطرة النوعية لمنع دخول البضائع الرديئة وتقليل الاستيراد للاستفادة من العملة الصعبة في تطوير البنى التحتية

معهم عن واقع الصناعة في العراق ؟

– نعم التقينا بوزير المالية وشرحنا له معاناة القطاع الصناعي وطلبنا ان تكون له تخصيصات ضمن الموازنة العامة لتطوير هذا القطاع ولكنه اشار بان وزارة الصناعة والمعادن عندما قدمت احتياجاتها طلبت للقطاع العام فقط ولم تشر الى احتياجات القطاع الخاص ولكننا قدمنا دراسة الى وزير المالية بشأن معالجة مشاكل القطاع الصناعي بشكل عام وقسمناه كما هو على ارض الواقع (القطاع العام والمختلط والخاص) واعطينا الحلول المناسبة لذلك ونأمل من مجلس الوزراء دراسة البحث واقامة مؤتمر نصف سنوي يضم القطاعات الثلاثة والخروج بتوصيات لبناء صناعة وطنية متطورة.

• هل من كلمة اخيرة؟

– اود ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل من اسهم في تقديم المشورة والنصح للصناعيين في سبيل النهوض بصناعتنا المحلية التي عانت طوال السنوات الخمس الاخيرة من الركود والتوقف في كثير من مفاصلها كما اود ان اتقدم بالشكر الجزيل الى جريدة (المدى) الغراء على اتاحة هذه الفرصة لتعريف الجمهور بعملنا وتوضيح العديد من الامور التي تهم شريحة الصناعيين في العراق.

وانما التاجر الجديد لانه لا يفهم من التجارة الا الريح السريع اذا ما دخلت الى المراكز التجارية في العراق لا ترى اي تاجر من تجار السبعينيات والثمانينيات فاجر تلك الحقبة من الزمن كان التاجر يملك السمعة التجارية وليس المال والريح وعليه يجب على غرف التجارة العراقية واتحاد الغرف التجارية ان ينتبهوا لهذا الموضوع وفرز التجار المخلصين للعراق وتعداد اجازات الاستيراد منهم والتي يجب ان تعطى الى من يفهم التجارة بشكلها الحقيقي وهذا المواصفات العالمية واذا ما اعتمدنا ضمن النقص سنعيد للصناعة حيويتها ونشاطها.

• ما هو دور التجمع في المرحلة الراهنة؟

– نحن نعمل على مكاشفة الدولة بسلبيات الواقع الصناعي وتقديم المشورة والخبرة المتراكمة لدينا كصناعيين بتاريخ مهني طويل وايجاد الحلول الناجعة لتطوير الصناعة المحلية ومن اهم المقترحات التي نرتأيها هو ايجاد لجان في الوزارات المعنية كالصناعة مثلا غالبيتها من القطاع الخاص وتعيين مستشارين من القطاع الخاص وليس من الموظفين الى الرئاسات الثلاث لان هذا القطاع هو في الواقع العملي اليومي هو الحل لمشاكل ومعاناة الصناعيين.

• هل التقيمت بمسؤولين وتحدثتم

للمواطن وبهذا سوف نحقق تقليل الاستيراد والقضاء على البطالة. والاستفادة من العملة الصعبة التي تدبى للاستيراد واستخدامها في تطوير البنى التحتية.

كذلك رقد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية من غير النفط.

وبهذا سنحقق تطورا زراعياً بسبب انتاج مستلزمات الزراعة.

• هل من حل لمشكلة المنتج الاجنبي الذي اثر على الصناعة المحلية؟

– ان اغلب المواد المستوردة للعراق ونسبة ٩٠٪ ذات مواصفات رديئة وفي حالة تفعيل دور التقييس والسيطرة النوعية والتي لايد من ادخال المواد المستوردة لتفحص النوعية في هذه الدائرة سوف تمنع الكثير من المنتجات الاجنبية من الدخول الى العراق وبالتالي سوف ينعكس ايجابياً على اعادة الروح الى الصناعة العراقية ولنضرب مثلا هل تتمكن الصناعة الايرانية ان تضاهي مبردة الهلال العراقية والجواب لا وهل يمكن استيراد سجاد مصري يناقش السجاد العراقي ذو التاريخ الحريق وهل الادوية العراقية تضاهيها ادوية دول الجوار؟

• اذا ما السبب في تدهور الصناعة العراقية؟

– السبب الرئيس هو ليست الحكومة

فالامكانية المادية والمال ركيزة اساسية من ركائز اقامة الصناعات فاذا كنا نمتلك فكارا بلا مال فلا يمكن اقامة صناعة وعليه لايد ان تكون الدولة الجهة الساندة لاقامة هذه الصناعات بتقديم القروض المسيرة لاقامة صناعات حديثة ومتطورة حيث نرى ان اغلب دول العالم التي تقدمت بالصناعة كان القطاع الخاص مدعوما من الدولة ولنضرب مثلا ان اكبر دولة صناعية في العالم وهي امريكا ما زالت تقدم الدعم المادي للصناعيين الامريكان بمئات المليارات من الدولارات بدون ان تستردها وتركيا كدولة تدفع للصناعي بمقدار الضريبة المستحقة عليه عند التصدير الى خارج تركيا وهذه تعتبر هبة مالية من الدولة كذلك نرى ان تركيا قد تقدمت بخطة سريعة لبناء صناعة وطنية كبيرة اذن لايد للعراق ومن خلال اطلاق وزارات الدولة ذات العلاقة ان تدرس تجارب العالم لتبدا منها لاقامة صناعة متقدمة اما الخطوات المطلوبة لذلك فهي:

١- اقامة صناعات استخراجية لانها اساس التقدم الصناعي لان العراق يزخر بالمعادن مثل الحديد والالمنيوم والنحاس وغيرها.

إقامة مشاريع تحويلية لغرض رقد الصناعات التكميلية النهائية بها .

واقامة صناعات متوسطة وصغيرة تعتمد على المؤشرين السابقين لتقديم منتج

لقد مرت الصناعة العراقية طوال المدة التي اعقبت سقوط النظام المباد بمرحلة سيأت وذلك لاسباب عدة ولعل اهمها عمليات السلب والنهب فضلا عن الاعتماد على الاستيراد من دون تشجيع الصناعة المحلية ولهذا ظهرت العديد من المنظمات المهنية التي تطالب باعادة الحياة الى صناعتنا ولعل التجمع الصناعي العراقي يقف في طليعة الراغبين بدوران عجلة الصناعة من جديد وللتعرف عن التجمع وطبيعة عمله (المدى) التقت رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن محيي الشمري وخرجنا معه بهذه المحصلة:

• متى تأسس التجمع العراقي الصناعي وما هي مهامه الرئيسية؟

– لقد تأسس عام ٢٠٠٤ وهو منظمة مهنية وتاخذ على عاتقها تطوير البنى التحتية للصناعة العراقية والدفاع عن حقوق الصناعيين واقامة الدورات الثقافية وتطوير قابليات الصناعيين الثقافية والمهنية والعلمية ومحاولة ربطهم بالعالم الخارجي من اجل الاطلاع على التطور العلمي الخارجي والامكانية الاستفادة منه لتطوير الصناعة المحلية.

• ما هي الخطوات التي تقترحها لبناء صناعة عراقية جديدة؟

– عموما الصناعي العراقي متواضع قياسا بالتطور الصناعي العالمي

بغداد / يونس جلوب العراق



فجيا ذلك تلوث عناصر البيئة فجيا بابك

نهر الحلة يتلقى السموم والمعادن الثقيلة وينقلها أمراضاً وكوارث

امنية حقيقية لمحطات المياه التي هي حاليا مكشوفة لاي دخيل عليها وان تقوم الجهات ذات العلاقة في الامر بإنشاء مختبر صغير في كل محطة لاجراء الفحوصات موقعيا وتطبيق النتائج فوريا عكس مايجري حاليا حيث ترسل نماذج المياه الى دائرة الماء ثم تظهر النتائج ولكن بعد فوات الاوان.

اما بخصوص نتائج ابحاثنا فيشير انه توجد دراسة حول مياه الشرب لخزانات المياه في مدارس المحافظة وتبين زيادة في نسب النترات والنترات والكبريتات والفسرة الكلية والفسوفات وبعض العناصر الثقيلة التي كانت خارج الحدود المسموح بها وكشفت العائبة الميدانية لتلك الخزانات ان معظمها مكشوفة ومعرضة للغبار الجوي الملوث بالعناصر الثقيلة والنترات والنترات وتآكل جدران الخزانات وعدم صيانتها لتكثرت مهمة لسنوات طويلة مؤكدا : ان البحث كشف عن نقطة مهمة في هذا الموضوع وهي ان النترات بوجود العناصر الثقيلة تتحول الى النترات ويوجد المركبات العضوية تكون مركبات النايترور وهي مركبات مسرطنة فضلا عن احتوائها على اللوئات البيولوجية وهنا يؤكد الدكتور داخل على اهمية اجراء عمليات صيانة وتبديل الخزانات المنتهية الصلاحية مثلما يجري حاليا من عمليات ترميم وتجديد للمدارس داعيا في نفس الوقت مجلس محافظة بابل الى تخصيص مبالغ للبحث العلمي لحلحلة المشاكل البيئية في المحافظة.

وماذا عن مخلفات المعامل الكبيرة في المحافظة ؟

• لقد تم اجراء بحث علمي على احد المبازل في مدينة الحلة لدراسة طبيعة مياها وقياس مخلفات معمل نسيج الحلة وغيرها من المخلفات فظهرت نتائج مخيفة حيث تبين ان هناك ارتفاع في القيم التوصيلية والعكورة والاملاح الصلبة الكلية والنترات والنترات والكبريتات والفسرة وبعض العناصر الثقيلة كالنحاس والكروم والمنغنيز التي كانت خارج الحدود المسموح بها فضلا عن وجود العديد من انواع البكتريا والطفيليات والخمائر في مياه الهزل التي تسبب في العديد من الامراض لاسيما وان هذه المياه تذهب الى الاراضي الزراعية لسيما المزروعات حيث تناول البحث تربة ومخالفات المناطق المروية من هذا المبزل وظهرت نفس النتائج المذكورة .

• على ذكر تلوث المياه .. ماهي النتائج التي توصلتم اليها في ابحاثكم عن مياه الشرب في محافظة بابل ؟

– اقول وبكل ثقة ان ٩٠٪ من محطات المياه في مدينة الحلة لا تدار من قبل اصحاب الاختصاص فمن المفروض ان تكون هناك الاختصاصات في الكيمياء والبيولوجي والهندسة المدنية تدبر محطات المياه خاصة وان اضافة الشب والكلور يحتاج الى اختصاص في معرفة النسب الدقيقة لتأثيرات تلك المواد على صحة الانسان في قلتها او زيادتها كما يتطلب من المحافظة توفير حماية

الاحياء المكشوفة مؤكدا ان هناك عشرات الفتحات لتلك المجاري التي تقذف بمخلفاتها الى النهر مباشرة .

– قلنا من المعروف ان الاحياء الصناعية اصبحت مشكلة حقيقية للبيئة .. ماهو تقييمكم لواقع تلك الاحياء ؟

– اقول بصراحة ان الاحياء الصناعية بؤرة للتلوث وان معظمها اصبحت مواقع غير ملائمة لممارسة النشاط الصناعي فيها بعد التوسع السكاني والعماري الذي امتد اليها حيث تنفذ معامل تلك الاحياء وورشها الصناعية ملوثة للهواء ومسببة ضوضاء صاخبة في عملها .. وذكر ان معامل الدبس المشهورة في مدينة الحلة تستخدم ادوات نحاسية تزيد من نسبة النحاس في مادة الدبس ويؤكد ان معامل الدبس والتلج ومعامل العطور ومساحيق الوجه والمنظفات لا تدار من ذوي الاختصاص فمن الضروري ان تمنح اجازات رسمية وفق الاختصاص المرتبط بالعمل كما يحدث مع الصيدالة الذين يفتحون صيدلياتهم بأجازات رسمية . ويضيف : ان ورس تصليح السيارات والمعامل تطرح مخلفاتها الى مجاري المدينة وتذهب الى محطة المعالجة في المدينة وتزيد من خطورة الحالة بسبب نوعية المخلفات التي تتراكم فيها نسب عالية من النترات والنترات والكبريتات والعناصر الثقيلة وتطرح من المحطة لتستخدم كسماد للاراضي الزراعية.

مياه المدارس تهدد أطفالنا

من العناصر الثقيلة وكميات من الفوسفات والعناصر الاخرى ويضيف : ان عيادات الأطباء ومختبرات التحاليل الطبية تمارس بشكل يومي برمي مخلفاتها الطبية الى النهر مباشرة عبر مجرى معين يؤدي الى ضفة النهر . ويتابع الدكتور داخل حديثه ويشير الى مخلفات من نوع اخر وهي مخلفات الصرف الصحي التي تطرح من بعض الاحياء السكنية الى النهر حيث نجد فتحة كبيرة لهذه الشبكة مفتوحة وتلفظ مخلفاتها على ضفة النهر . اما التلوث الاخر للنهر ياتي من السلوكيات الخاطئة من قبل بائعي الخضروات الذين يغسلون خضرواتهم ورمي الفاسد منها في النهر مع صناديقها . ويشير الدكتور داخل في سياق حديثه الى ظاهرة خطيرة ساهمت في تلوث نهر الحلة وهي وضع سكراب السيارات القديمة على جانبي النهر من قبل الاهالي لمنع جرف وانحدار النهر الى دورهم وهي ظاهرة تسببت في زيادة نسبة الحديد والكالسيوم والسيانيد والرصاص وعناصر اخرى في مياه النهر ... ويفيد الدكتور داخل ان المخلفات الحيوانية ومخلفات الصرف الزراعي تساهم في زيادة نسبة النترات والنترات في مياه النهر نتيجة استخدام الاسمدة والمبيدات فضلا عما تسببه زيوت السيارات التي تغسل على جانبي النهر حيث يؤدي ذلك الى ارتفاع في نسب المركبات العضوية في مياه النهر . واستشهد الدكتور داخل حديثه الى امثلة عديدة لتلوث النهر منها فتح فجوات على طول ضفتي النهر لتصريف مجاري

يعاني نهر الحلة المعروف شعبيا بشط الحلة المنفرد من نهر الفرات عددا من المشكلات البيئية التي تلوث مياها في مقدمتها وأخطرها النفايات الطبية التي تلقى في النهر من المؤسسات الصحية الرسمية والاهلية.

يضاف إلى ذلك ما يستقبله النهر من مخلفات الصرف الصحي من الاحياء السكنية وتجاوزات العديد من المعامل الكبيرة على بيئة المحافظة حسب الدكتور داخل ناصر استاذ الكيمياء التحليلية في جامعة بابل مؤكدا ان ٩٠٪ من المحطات يعمل فيها عاملون لايمثلون الخبرة والدراية العلمية بإدارتها كاشفا عن دراسة علمية اجراها فريقه العلمي عن واقع خزانات المياه في مدارس المحافظة ونسبة التلوث الحاصل فيها بسبب الهمال

– ونسال الدكتور ناصر عن المشاكل البيئية التي يعاني منها نهر الحلة؟

– فيقول ان نهر الحلة يعاني عددا من المشاكل البيئية التي تسبب في تلوث مياها أخطرها النفايات الطبية التي ترمى مباشرة اليه من بعض المستشفيات ومنها مستشفى الأطفال في الحلة الذي يواصل رميه للمخلفات الطبية الى النهر مباشرة عبر مجاريه لعطل وحدة المعالجة فيه يشاركه في ذلك مستشفى مرجان الذي يعتمد الى رمي المخلفات الطبية الى النهر مباشرة لكونه واقع على النهر وهذه المخلفات تحمل عادة كميات كبيرة